

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ بشأن هيئة الشرطة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد اللواء محمد منصور سالم ، وكيل الإدارة العامة لشئون الأفراد في درجة مساعد وزير بوزارة الداخلية .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٩٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٤١ لسنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفقولين بغير الطريق التأديبي الى وظائفهم ؛

قرر :

مادة ١ - إعادة تعيين السيد / جابر عبد الحليم حسين في وظيفة مدير لإدارة التخطيط والمتابعة بمستوى الإدارة العليا (الربط المالي ١٢٠٠/١٨٠٠ ج) بشركة القاهرة للغزل والنسيج والصباغة مع تسوية حالته طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

مادة ٢ - على وزير الصناعة والتعدين تنفيذ هذا القرار ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٩٥ (٢١ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

ويجوز للجانب المصرى إيداع مبالغ مماثلة للمبالغ التي تم صرفها وذلك في حساب بالجنهات المصرية . وتعتبر هذه المبالغ رأسمال مستثمر وفقاً بتعريف الوارد في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

(٤) تقوم المجموعة الاستثمارية العقارية باستخدام المبالغ المودعة من الجانب المصرى أو الأراضى المقدمة منه وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة في مشروعات استثمارية عقارية وتوفر المجموعة الاستثمارية بالإضافة إلى ذلك مبلغ ٢٥٠ مليون دولار في أغراض الاستثمار العقارى في جمهورية مصر العربية .

(٥) يجوز مساهمة القطاعين العام والخاص المصرى ، كما يجوز للعرب وغيرهم المساهمة في المشروعات الاستثمارية العقارية التي يجري تنفيذها .

(٦) ينشأ جهاز خاص بالشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية وذلك للإشراف على استخدام المبالغ المخصصة للصرف منها على مشروعات الإسكان الشعبي والاقتصادى متابعة سداد الجانب المصرى لما تم استخدامه منها . ويتولى الجهاز السالف تقديم كشوف دورية للجانبين المصرى والكويتى بتمام استخدامه وما يجرى سداده من مبالغ .

(المادة الرابعة)

يضع هذا الاتفاق لموافقة السلطات المختصة للجانبين وينفذ ابتداء من تاريخ التصديق عليه ما

الجانب المصرى

الجانب الكويتى

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٧٥ والصادر بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون المصرى الكويتى في مجالات التنمية والتعمير بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الكويت الموقع بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون المصرى الكويتى في مجال التنمية والتعمير بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الكويت الموقع بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ ، ويعمل به اعتباراً من ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥ ما

تحريراً في ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٥ (١٥ يونيو سنة ١٩٧٥)

محمد رياض